رَفعُ الفعلِ المُضارعِ وَنصبِه بَعد الأَمرِ

الباحثة/ أمل بنت عبد الكريم محمَّد نياز التُّركستانيُّ

مقدِّمة:

الحمد لله الَّذي حوت آياته سحر البيان، وجاءت على أفصح لسان، سالبةً لبَّ الجَنان، هاديةً إلى طريق الجِنان، والصَّلاة والسَّلام على من أدَّى الأمانة، وبلَّغ الرِّسالة، محمَّد النَّبيِّ الأمين، وعلى آله وصحابته أجمعين.

أمَّا بعد:

فإنَّ هذا القرآن كلام الله المعجز، أعجزت فصاحته وبلاغته العرب، وسلبت منهم قدرتهم على الرَّدِّ، ففيه من البيانِ ما غلب على شعورهم، وملأ قلوبهم روعةً ووجلاً، منذ فجر النُّبوَّة، ومنبت الرِّسالة، سواءً في ذلك من آمن منهم، أو كفر.

ولنا في إيمان عمر ﷺ، وقول المغيرة آيةٌ ودلالةٌ، فهم لم يتطرَّقوا بعد لأحكامه وشرائعه، ولا غيبيَّاته ووحدته، بل لمسوا فيه شيئاً لم يعهدوا مثله، وهم أرباب الفصاحة وأهلها، ومازال قرآننا إلى يومنا هذا بعد خمسة عشر قرناً من الزَّمان -رغم انشغال الأمَّة به جيلاً بعد جيلٍ-، راسخ الإعجاز، متجدِّد البيان، أصلاً راسخاً يشهد شموخ دين الإسلام، وعزَّته.

ولمـــَّا كان هذا القرآن على لسان العربيَّة، كان حقَّاً علينا أن ندرس أساليبها، لنحافظ على صفاء رونقها، وبهاء طلَّتها، ونجعل القرآن الكريم ملجأنا عند اختلاف أمرنا، وعدَّتنا لجلاء اللَّبس عن أفهامنا.

فمنه نستمدُّ فصاحة اللُّغة وأساليبها، ومن آياته نبني قواعدها وأساساتها، وحين نجد أنَّ ما لدينا قد تعارض بما فيه، نحتمي بتواتره، وأصاله منشئه، ونردُّ ما لدينا، بحجَّة ما بلغنا وعلمنا.

قال الأزهريُّ: (على أنَّ تعلُّم العربيَّة -الَّتي بها يُتوصَّل إلى تعلِّم ما به تجري الصَّلاة من تنزيلٍ وذكرٍ- فرضٌ على عامَّة المسلمين، وأنَّ على الخاصَّة -الَّتي تقوم بكفاية العامَّة فيما يحتاجون إليه لدينهم- الاجتهاد في تعلُّم لسان العرب ولغاتها، الَّتي بها تمام التَّوصُّل إلى معرفة ما في الكتاب، والسُّنن، والآثار، وأقاويل المفسِّرين من

الصَّحابة والتَّابعين، من الألفاظ الغريبة، والمخاطبات العربيَّة، فإنَّ مَن جَهِل سَعة لسان العرب، وكثرة ألفاظها، وافتنانها في مذاهبها، جهل جمل علم الكتاب، ومن عَلِمها، ووَقَف على مذاهبها، وفَهِم ما تأوَّله أهل التَّفسير فيها، زالت عنه الشُّبه الدَّاخلة على مَن جهل لسانها من ذوي الأهواء والبدع)[1].

وقد كان من توفيق ربِّي، أن درست مادَّة: "القراءات الشَّاذَّة"، مع أستاذ دكتورٍ فاضلٍ، له قدم السَّبق في دراسة اللُّغة وأساليبها، فتعلَّمنا على يديه بعض ما يبلِّغنا غايتنا، وزاداً يساعدنا في رحلتنا، وهو الأستاذ الدُّكتور الفاضل: ياسين بن جاسم المحيمد –حفظه الله ورعاه–.

وكان نصيبي من المسائل الَّتي تناولناها في هذه المادَّة: (رَفعُ الفعلِ المُضارع وَنَصبِه بَعد الأَمرِ)، وقد جمعت مادَّتها في تمهيدٍ ومبحثين:

التَّمهيد: حكم الفعل المضارع بعد الأمر.

المبحث الأوَّل: حكم رفع الفعل المضارع بعد الأمر.

المبحث الثَّاني: حكم نصب الفعل المضارع بعد الأمر.

المطلب الأوَّل: المضارع المقترن بالفاء في جواب الأمر.

المطلب الثَّاني: المضارع المقترن بالواو في جواب الأمر.

هذا، واللهَ أسألُ أن يوفِّقني لإتمام هذا البحث على وجهٍ حسنٍ، فما أصبت فهو من توفيق الله ﷻ، وما كان من خطأٍ أو زللٍ فهو من تقصيري وجهلي، والله المستعان.

(١) تهذيب اللُّغة ١/٧.

تمهيدٌ:

حكم الفعل المضارع بعد الأمر

اتَّفق النَّحويُّون على جزم الفعل المضارع الواقع بعد الطَّلب؛ والطَّلب هو: ما يسمَّى بالأجوبة الثَّمانية، وقد جمعه قول الشَّاعر:

مُرْ وَانه وَادْعُ وَسَلْ وَأَعْرِضْ لِحَضِّهِمُ تَمَنَّ وَارْجُ كَذَاكَ النَّفْيُ قَدْ كَمُلاَ(١)

فالمراد بالطَّلب: الأمر، والنَّهي، والدُّعاء، والاستفهام، والعرض، والتَّحضيض، والتَّمنِّي، والتَّرجِّي على الصَّحيح(٢).

إذن الأمر نوعٌ من الطَّلب، يجزم بعده الفعل المضارع، وشرطه:

١. الجزاء؛ أي: أن يكون المضارع مسبَّباً عن الطَّلب المتقدِّم، مرتبطاً ومتعلِّقاً به بصورة مباشرة، وهذا مرهونٌ بالمعنى.

٢. ألّا يتَّصل بالجواب فاءٌ، وإلّا نصب(٣).

وفي ذلك قال ابن مالك:

وَبَعدَ غَيرِ النَّفيِ جَزمــاً اعْتَمِــد إِن تَسْقُطِ الفَا والجَزَاءُ قَدْ قُــصِدْ (٤)

مع اختلافهم في عامل الجزم على عدَّة تقديرات منها:

- أنَّه مجزومٌ بتقدير (إن) شرطيَّة محذوفة مع فعل الشَّرط.
- أنَّه مجزومٌ بالطَّلب؛ لتضمُّنه معنى الشَّرط (٥).

ومثال ذلك:

- قَالَ تَعَالَى: ﴿ ذَرْهُمْ يَأْكُلُوا۟ وَيَتَمَتَّعُوا۟ وَيُلْهِهِمُ ٱلْأَمَلُ ۖ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴿٣﴾ ﴾ الحجر:٣.

بمعنى: ذرهم حتَّى يأكلوا ويتمتَّعوا، فجزم الفعل لتحقُّق شرط الجزاء.

- ومنه أيضاً قوله ﷻ: ﴿ ۞ قُلْ تَعَالَوْا۟ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ۖ ﴾ الأنعام:١٥١.

---

(١) ينظر: فتح ربِّ البريَّة في شرح نظم الآجروميَّة ٢٧٧، وضياء السَّالك إلى أوضح المسالك ٢١/٤.

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالك ١٢/٤، وضياء السَّالك إلى أوضح المسالك ٢١/٤.

(٣) ينظر: الجمل في النَّحو ٢١٣/١، والكتاب لسيبويه ٩٣/٣.

(٤) ألفيّة ابن مالك ٥٨/١.

(٥) ينظر: الخلط في قاعدة جزم المضارع في جواب الطَّلب ١٨٢.

فالتِّلاوة مسبَّبةٌ عن إتيانهم.

المبحث الأوَّل

حكم رفع الفعل المضارع بعد الأمر

إذا لم يتحقَّق شرط الجزم، فلم يقصد في الفعل الثَّاني الجزاء: كان حكمه الرَّفع.

وللعلماء في ذلك أوجهٌ(١):

الأوَّل: أنَّه يرفع على القطع والاستئناف.

الثَّاني: أنَّه يرفع على أنَّه صفةٌ إذا كان قبله نكرةٌ.

الثَّالث: أنَّه يرفع على الحاليَّة إذا كان قبله معرفةٌ.

وسنتناول بيان تلك الأوجه، حسب مقام الآية، فكلُّ موضعٍ منها مختصٌّ بوجهٍ أو اثنين ممَّا سبق، والمعوَّل عليه في ذلك المعنى(٢).

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿أَنزِلْ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ تَكُونُ لَنَا عِيدًا﴾ المائدة:١١٤.

- الشَّاهد: ﴿تَكُونُ﴾ على قراءة الجمهور.
- التَّوجيه الإعرابيُّ: أنَّها صفةٌ لـ ﴿مَآئِدَةً﴾(٣).

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝٥ يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ﴾مريم:٥-٦.

الشَّاهد: ﴿يَرِثُنِي وَيَرِثُ﴾ على قراءة الرَّفع، لغير أبي عمرٍو والكسائيِّ(٤).

التَّوجيه الإعرابيُّ: ترفع على أنَّها متجرِّدةٌ من النَّاصب والجازم في محلِّ نصب صفةٍ لـ ﴿وَلِيًّا﴾، أي: وليًّا وارثًا؛ (لأنَّ زكريَّا عليه السلام سأل الله ﷻ وليًّا وارثًا

(١) ينظر: المفصَّل في صنعة الإعراب ٣٣٤/١، والخلط في قاعدة جزم المضارع ١٨٢.

(٢) وقد جمع د.محمَّد عضيمة ما جاء من القراءات المتواترة في رفع الجواب في ستَّة مواضع -سأذكرها في متن البحث إلَّا الموضع التَّالي-، وذكر منها قوله تعالى: ﴿أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ﴾يوسف:١٢، وفي إيراده هذا الموضع مع المواضع المرفوع فيها جواب الأمر في القراءات المتواترة نظرٌ؛ إذ إنَّ ﴿يَرْتَعْ﴾ مجزومةٌ في كلِّ القراءات. ينظر: إتحاف فضلاء البشر ٣٢٩/١، والهادي ٣٢٤/٢، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم القسم الثَّالث ٣٤٣/٤-٣٤٥.

(٣) ينظر: البحر المحيط ٤١٢/٤، ودراسات لأسلوب القرآن القسم الثَّالث ٣٤٦/٤، وقد أدرج د.محمَّد عضيمة هذا الموضع في القراءات الشَّاذَّة، والصَّحيح أنَّه من القراءات المتواترة، حيث جاءت القراءة الشَّاذَّة في هذا الموضع بالجزم.

(٤) ينظر: النَّشر في القراءات العشر ٣١٧/٢.

علمَه، ونبوَّته، فليس المعنى على الجواب، والثَّاني معطوفٌ عليه، والمعنى: ﴿ فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ﴾ وارثاً لي ووارثاً من آل يعقوب)[1].

❁ قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ فَٱضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِى ٱلْبَحْرِ يَبَسًا لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ ﴿٧٧﴾ ﴾طه:٧٧.

الشَّاهد: ﴿ لَّا تَخَٰفُ ﴾ على قراءة الرَّفع لجميع القرَّاء إلَّا حمزة[2].

التَّوجيه الإعرابيُّ:

- الرَّفع على الاستئناف.
- أو على أنَّها حالٌ للفاعل، وهو موسى عليه السلام؛ أي: اضرب لهم طريقاً في البحر حال كونك غير خائف[3].

❁ قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَأَلْقِ مَا فِى يَمِينِكَ تَلْقَفْ مَا صَنَعُوٓا۟ ﴾ طه:٦٩.

الشَّاهد: ﴿ تَلَقَّفُ ﴾ بفتح اللَّام، وتشديد القاف، والرَّفع على قراءة ابن ذكوان[4].

التَّوجيه الإعرابيُّ:

- فالرَّفع إمَّا على الاستئناف، وقطع الكلام عمَّا قبله، والمعنى: فإنَّها تتلقَّفُ، أي: تبتلع ما صنعه السَّحرة[5].
- أو على أنَّها حالٌ من المفعول، وهو الاسم الموصول ﴿مَا﴾ ؛ أي عصا موسى عليه السلام، فهي الَّتي باشرت التَّلقُّف[6].
- أو على أنَّها حالٌ من الفاعل، وهو موسى عليه السلام ، (فإن جعلته من الفاعل المُلقي جعلته المُتلَقِّف، وإن كان التَّلقُّف في الحقيقة للعصا، ووجه جعل التلقُّف للفاعل: على أنَّ التَّلقُّف بإلقائه كان، فجاز أن ينسب إليه، كما قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ ﴾ الأنفال:١٧، فأضاف الرَّمي إلى الله سبحانه -وإن كان للنَّبيِّ ﷺ- لمَّا كان بقوَّة الله ﷻ وإقداره)[7].

---

(١) الهادي ٢٩/٣. وينظر: الحجّة للقرّاء السّبعة ١٩١/٥، وإتحاف فضلاء البشر ٣٧٦/١.

(٢) ينظر: النَّشر في القراءات العشر ٣٢١/٢.

(٣) ينظر: إتحاف فضلاء البشر ٣٨٧/١، والهادي ٤٨/٣.

(٤) ينظر: النَّشر في القراءات العشر ٣٢١/٢.

(٥) ينظر: إتحاف فضلاء البشر ٣٨٥/١، والهادي ٤٦/٣، وظاهرة التَّأويل ٢٠٩.

(٦) ينظر: الحجّة للقرّاء السّبعة ٢٣٥/٥، وإتحاف فضلاء البشر ٣٨٥/١، وظاهرة التّأويل ٢٠٩.

(٧) الحجّة للقرّاء السّبعة ٢٣٥/٥. وينظر: روح المعاني ٥٤٠/٨، وظاهرة التّأويل ٢٠٩.

- (أو على جعل ﴿تَلَقَّفُ﴾ واقعةً في جواب الأمر، على تقدير الفاء، والمبتدأ محذوف، وعلى هذا فتقدير الآية: ألق ما في يمينك فهي تلقف، أو فإنَّها تلقف)[١].

❁ قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ فَٱجۡعَلۡ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَكَ مَوۡعِدٗا لَّا نُخۡلِفُهُۥ ﴾ طه:٥٨.

الشَّاهد: ﴿ لَّا نُخۡلِفُهُۥ ﴾ على قراءة الرَّفع لغير أبي جعفر[٢].

التَّوجيه الإعرابيُّ: ترفع على أنَّها متجرِّدةٌ من النَّاصب والجازم في محلِّ نصب صفة للموعد[٣].

❁ قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ فَأَرۡسِلۡهُ مَعِيَ رِدۡءٗا يُصَدِّقُنِيٓۖ ﴾ القصص:٣٤.

الشَّاهد: ﴿يُصَدِّقُنِيٓۖ﴾ على قراءة الرَّفع لحمزة، وعاصم[٤].

التَّوجيه الإعرابيُّ:

- الرَّفع على الاستئناف[٥].
- أو على أنَّه صفةٌ لـــ ﴿ رِدۡءٗا ﴾؛ والتَّقدير: فأرسله معي ردءاً مصدِّقاً لي – والرِّدء: المعين[٦].
- أو أنَّه حالٌ من الضَّمير في ﴿ فَأَرۡسِلۡهُ ﴾؛ والمعنى: فأرسله معي ردءاً حالة كونه مصدِّقاً لي[٧].

❁قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلَا تَمۡنُن تَسۡتَكۡثِرُ ۝٦ ﴾ المدَّثِّر:٦.

الشَّاهد: ﴿ تَسۡتَكۡثِرُ ﴾ المرفوعة على قراءة الجمهور.

التَّوجيه الإعرابيُّ: أنَّها في محل نصب حالٍ، أي: مستكثراً[٨].

---

(١) ظاهرة التَّأويل ٢٠٩. وينظر: الحجَّة في القراءات السَّبع ٢٤٤.

(٢) ينظر: النَّشر في القراءات العشر ٣٢٠/٢.

(٣) ينظر: إتحاف فضلاء البشر ٣٨٤/١، والهادي ٤٢/٣.

(٤) ينظر: النَّشر في القراءات العشر ٣٤١/٢.

(٥) ينظر: إتحاف فضلاء البشر ٤٣٦/١.

(٦) ينظر: الحجَّة للقرَّاء السَّبعة ٤٢١/٥، وإتحاف فضلاء البشر ٤٣٦/١، والهادي ١٢١/٣.

(٧) ينظر: إتحاف فضلاء البشر ٤٣٦/١، والهادي ١٢١/٣.

(٨) ينظر: البحر المحيط ٣٢٧/١٠، ودراسات لأسلوب القرآن القسم الثَّالث ٣٤٦/٤، وقد أدرج د.محمَّد عضيمة هذا الموضع في القراءات الشَّاذَّة، والصَّحيح أنَّه من القراءات المتواترة، حيث جاءت القراءة الشَّاذَّة في هذا الموضع بالجزم، وبالنَّصب.

وأمَّا ما جاء من القراءات الشَّاذَّة في رفع الجواب:

❁ قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ ٱبۡعَثۡ لَنَا مَلِكٗا نُّقَٰتِلۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِۖ ﴾ البقرة:٢٤٦.

الشَّاهد: (يُقَتِلُ) على قراءة الياء والرَّفع: للضحَّاك، وابن أبي عبلة[١].

التَّوجيه الإعرابيُّ:

- رفع اللَّام على أنَّه لم يسبق بناصبٍ ولا جازمٍ فيكون في محلِّ نصب صفةٍ للملك.
- وقيل: بالرَّفع على أنَّه في موضع حال من المجرور –ضمير المتكلِّم الجماعة–[٢].

❁ قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ فَذَرُوهَا تَأۡكُلۡ فِيٓ أَرۡضِ ٱللَّهِ ﴾ الأعراف:٧٣.

الشَّاهد: (تَأكُلُ) على قراءة الرَّفع لأبي جعفر.

التَّوجيه الإعرابيُّ: رفعت لأنَّها في موضع حالٍ من النَّاقة[٣].

❁ قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ فَذَرُوهَا تَأۡكُلۡ فِيٓ أَرۡضِ ٱللَّهِۖ ﴾ هود ٦٤.

الشَّاهد: قراءة الرَّفع: (تَأكُلُ)، نسبها في البحر المحيط لفرقةٍ من القرَّاء، ولم يحدِّدهم.

التَّوجيه الإعرابيُّ:

- الرَّفع على الاستئناف.
- أو النَّصب على أنَّها جملةٌ حاليَّةٌ[٤].

❁قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ قَالَ نَكِّرُواْ لَهَا عَرۡشَهَا نَنظُرۡ ﴾ النَّمل:٤١.

الشَّاهد: قراءة أبي حيوة بالرَّفع: (نَنظُرُ).

التَّوجيه الإعرابيُّ: أنَّها مرفوعةٌ على الاستئناف[٥].

❁قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ قُلۡ فَأۡتُواْ بِكِتَٰبٖ مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِ هُوَ أَهۡدَىٰ مِنۡهُمَآ أَتَّبِعۡهُ ﴾ القصص:٤٩.

الشَّاهد: (أَتَّبِعُهُ) على قراءة زيد بن عليٍّ برفع العين.

---

(١) ينظر: البحر المحيط ٥٧٠/٢، ودراسات لأسلوب القرآن القسم الثَّالث ٣٤٦/٤.

(٢) ينظر: البحر المحيط ٥٧٠/٢، ودراسات لأسلوب القرآن القسم الثَّالث ٣٤٦/٤.

(٣) ينظر: البحر المحيط ٩٣/٥، ودراسات لأسلوب القرآن القسم الثَّالث ٣٤٦/٤.

(٤) ينظر: البحر المحيط ١٧٧/٦، ودراسات لأسلوب القرآن القسم الثَّالث ٣٤٦/٤.

(٥) ينظر: البحر المحيط ٢٤٢/٨، ودراسات لأسلوب القرآن القسم الثَّالث ٣٤٦/٤.

التَّوجيه الإعرابيُّ: أنَّه مرفوعٌ على الاستئناف، أي: أنا أتبعه(١).

❁ قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ وَأُسَرِّحْكُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا ﴿٢٨﴾ ﴾ الأحزاب:٢٨.

الشَّاهد: (أُمَتِّعُكُنَّ وَأُسَرِّحُكُنَّ) على قراءة حميد الخرَّاز.

التَّوجيه الإعرابيُّ: أنَّه مرفوعٌ على الاستئناف(٢).

❁ قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنقَلِبْ إِلَيْكَ ٱلْبَصَرُ خَاسِئًا ﴾ الملك:٤.

الشَّاهد: (يَنقَلِبُ) بالرَّفع على قراءة الخوارزميِّ عن الكسائيِّ.

التَّوجيه الإعرابيُّ:

- (برفع الباء، أي: (فينقلبُ) على حذف الفاء.
- أو على أنَّه في موضع حالٍ مقدَّرة، أي: إن رجعت البصر، وكرَّرت النَّظر لتطلب فطور شقوقٍ، أو خللًا، أو عيبًا، رجع إليك مبعدًا عمَّا طلبته لانتفاء ذلك عنها، وهو كالٌّ من كثرة النَّظر، وكلاله يدلُّ على أنَّ المراد بالكرَّتين ليس شفع الواحد، لأنَّه لا يكلُّ البصر بالنَّظر مرَّتين اثنتين)(٣).

المبحث الثَّاني: حكم نصب الفعل المضارع بعد الأمر

تناولنا في المبحث السَّابق حكم الفعل المضارع بعد الطَّلب –ومنه الأمر–، فقلنا: إنَّه يُجزم إذا توفَّر فيه الشَّرطان، فإذا فقد شرط الجزاء رفع، أمَّا إذا فقد الشَّرط الثَّاني فاتَّصلت بالمضارع فاءٌ، فهو على أحد التَّقديرات التَّالية:

١. أن تكون الفاء مستأنفةً، فيرفع الفعل بقطعه عمَّا قبله واستئناف معنًى جديد.

٢. أن تكون الفاء عاطفةً، فينتفي حكم الجزاء المترتِّب على فعل الأمر، ويأخذ المضارع حكم ما قبله، جزمًا، أو رفعًا، أو نصبًا.

٣. أن تكون الفاء سببيَّةً؛ وهي: الَّتي يكون ما قبلها سبباً لما بعدها.

فينصب الفعل بعدها بأن مضمرةٍ وجوبًا، وذلك بشرط أن تسبق بنفيٍ محضٍ، أو طلبٍ محضٍ، وهذه أولى حالات نصب المضارع بعد الأمر.

(١) البحر المحيط ٣١٢/٨، وينظر: دراسات لأسلوب القرآن القسم الثَّالث ٣٤٦/٤.

(٢) البحر المحيط ٤٧٣/٨، وينظر: دراسات لأسلوب القرآن القسم الثَّالث ٣٤٦/٤.

(٣) البحر المحيط ٢٢٢/١٠، وينظر: دراسات لأسلوب القرآن القسم الثَّالث ٣٤٦/٤.

ومثلها في الحكم إذا اتَّصلت بالمضارع بعد الطَّلب واوٌ، فإمَّا أن تكون الجملة بعدها مستأنفةً، أو تكون الواو عاطفةً، أو تكون واو المعيَّة، فتنصب الفعل بعدها بأن مضمرةٍ وجوباً.

يقول ابن مالك –رحمه الله–:

وَبَعْدَ (فَا) جَوَابِ نَفْيٍ أَوْ طَلَبْ مَحْضين (أن) وَسترُها حتمٌ نصب

وَالْ (وَاوُ) كَالْ(فَا) إِن تُفِدْ مَفْهُومَ (مَعْ) كَ: (لَا تَكُن جَلْداً وَتُظْهِرَ الجَزَع)

وَبَعْدَ غَيْرِ النَّفْيِ جَزماً اعْتَمِد إِن تَسْقُطِ الفَا والجَزَاءُ قَدْ قُصِدْ[1]

ولمَّا كان بحثنا يختصُّ بالأمر من أنواع الطَّلب، نتناول بالتَّفصيل ما ورد من هذا الباب، بناءً على ما جمعه الدُّكتور محمَّد عبد الخالق عضيمه في كتابه، فقد جمع ثلاثة مواضع للفعل المضارع المقترن بالفاء بعد الأمر[2]، وموضعين لما بعد واو المعيَّة[3]، على ما سيأتي بيانه.

المطلب الأوَّل: المضارع المقترن بالفاء في جواب الأمر

❁ قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ رَبَّنَا ٱطۡمِسۡ عَلَىٰٓ أَمۡوَٰلِهِمۡ وَٱشۡدُدۡ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ فَلَا يُؤۡمِنُواْ حَتَّىٰ يَرَوُاْ ٱلۡعَذَابَ ٱلۡأَلِيمَ ﴿٨٨﴾ ﴾ يونس.

الشَّاهد: ﴿ فَلَا يُؤۡمِنُواْ ﴾.

التَّوجيه الإعرابيُّ:

١. إمَّا أن يكون الفعل مجزوماً، على أنَّ الفاء حرف عطف، و ﴿ فَلَا يُؤۡمِنُواْ ﴾ دعاءٌ عليهم، والتَّقدير: ﴿ رَبَّنَا ٱطۡمِسۡ عَلَىٰٓ أَمۡوَٰلِهِمۡ وَٱشۡدُدۡ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ ﴾، اللَّهم ﴿ فَلَا يُؤۡمِنُواْ حَتَّىٰ يَرَوُاْ ٱلۡعَذَابَ ٱلۡأَلِيمَ ﴾، فامتنع الجزاء على هذا التَّقدير، والأفعال عطفت على بعضها[4].

٢. أو يكون الفعل منصوباً، وذلك على أحد تقديرين:

---

(١) ألفيَّة ابن مالك ٥٨/١.

(٢) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن، القسم الأوَّل ٢٦٣/٢ – ٢٦٦ .

(٣) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن، القسم الأوَّل ٣/ ٥٠٠ – ٥٠٣ .

(٤) ينظر:، معاني القرآن وإعرابه للزّجّاج ٣١/٣، وجامع البيان ١٨٣/١٥، ودراسات لأسلوب القرآن، القسم الأوَّل ٢٦٣/٢ .

أ- أنَّه معطوفٌ على ﴿ رَبَّنَا لِيُضِلُّواْ عَن سَبِيلِكَ ﴾ يونس:٨٨، المنصوب بأن مضمرةٍ بعد لام التَّعليل، فالفاء أيضاً عاطفةٌ، والتَّقدير: (ربَّنا إنِّك آتيتهم ليضلُّوا فلا يؤمنوا)[١].

ب- أنَّه منصوبٌ بأن مضمرةٍ وجوباً بعد الفاء، فالفعل واقعٌ في جواب الدُّعاء، والفاء هنا سببيَّةٌ، وعلى هذا التَّقدير يكون الفعل المضارع منصوباً في جواب الأمر[٢].

❁ قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ لِيَكۡفُرُواْ بِمَآ ءَاتَيۡنَٰهُمۡۚ فَتَمَتَّعُواْۖ فَسَوۡفَ تَعۡلَمُونَ ٥٥ ﴾النَّحل: ٥٥ .

❁ قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ لِيَكۡفُرُواْ بِمَآ ءَاتَيۡنَٰهُمۡۚ فَتَمَتَّعُواْ فَسَوۡفَ تَعۡلَمُونَ ٣٤ ﴾ الرُّوم: ٣٤.

الشَّاهد: (فَيُمَتَّعُواْ) على قراءة مكحول بن أبي رافعٍ، بالياء والبناء للمفعول[٣].

التَّوجيه الإعرابيُّ:

١. أنَّ الفاء عاطفةٌ:

أ- الفعل منصوبٌ بالعطف على ما قبله ﴿ لِيَكۡفُرُواْ ﴾ فاللَّام هنا لام تعليلٍ، والفعل منصوبٌ بأن مضمرةٍ بعده، قال أبو الفتح: (هو معطوفٌ على الفعل المنصوب قبله، أي: (لِيَكۡفُرُواْ بِمَآ ءَاتَيۡنَٰهُمۡ)،ثمَّ قال من بعد: (فَسَوۡفَ يعلمون))[٤].

ب- الفعل مجزومٌ بالعطف على ﴿ لِيَكۡفُرُواْ ﴾ فاللَّام هنا لام أمرٍ[٥].

٢. أنَّ الفاء سببيَّةٌ، والفعل منصوبٌ بأن مضمرةٍ بعدها، فتكون اللَّام في ﴿ لِيَكۡفُرُواْ ﴾ لام أمرٍ، و(فَيُمَتَّعُواْ) جوابه[٦].

---

(١) معاني القرآن وإعرابه للزَّجَّاج ٣١/٣، وينظر: جامع البيان ١٨٣/١٥، ودراسات لأسلوب القرآن، القسم الأوَّل ٢٦٣/٢ .

(٢) ينظر: معاني القرآن للأخفش ٣٧٧/١، وجامع البيان ١٨٣/١٥، ودراسات لأسلوب القرآن القسم الأوَّل ٢٦٣/٢.

(٣) المحتسب ٢/ ١١ – ١٦٤.

(٤) المحتسب ٢/ ١١ – ١٦٤، وينظر: البحر المحيط ٥٤٧/٦، ودراسات لأسلوب القرآن، القسم الأوَّل ٢٦٣/٢ .

(٥) ينظر: الكشَّاف ٦١٢/٢، والبحر المحيط ٥٤٧/٦.

(٦) المحتسب ٢/ ١١ – ١٦٤، وينظر: البحر المحيط ٥٤٧/٦، ودراسات لأسلوب القرآن، القسم الأوَّل ٢٦٣/٢ .

۞ ﴿ كُن فَيَكُونُ ﴾

وقد جاءت في ثمانية مواضع، هي:

١. قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿١١٧﴾ ﴾ البقرة.

٢. قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ قَالَتْ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِى وَلَدٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِى بَشَرٌ ۖ قَالَ كَذَٰلِكِ ٱللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ ۚ إِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٤٧﴾ ﴾ آل عمران.

٣. قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ ۖ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٥٩﴾ ﴾ آل عمران.

٤. قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ ۖ وَيَوْمَ يَقُولُ كُن فَيَكُونُ ۚ قَوْلُهُ ٱلْحَقُّ ۚ وَلَهُ ٱلْمُلْكُ يَوْمَ يُنفَخُ فِى ٱلصُّورِ ۚ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ۚ وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْخَبِيرُ ﴿٧٣﴾ ﴾ الأنعام.

٥. قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَىْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٤٠﴾ ﴾ النَّحل .

٦. قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ مَا كَانَ لِلَّهِ أَن يَتَّخِذَ مِن وَلَدٍ ۖ سُبْحَٰنَهُۥٓ ۚ إِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٣٥﴾ ﴾ مريم.

٧. قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٨٢﴾ ﴾ يس.

٨. قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ ۖ فَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٦٨﴾ ﴾ غافر.

الشَّاهد: ﴿فَيَكُونَ﴾ على قراءة النَّصب، وقد قرئ كذلك في ستَّة مواضع لابن عامرٍ، وهي: البقرة، وآل عمران الموضع الأوَّل، والنَّحل، ومريم، ويس، وغافر، ووافقه الكسائيُّ في موضعي النَّحل ويس، أمَّا موضع آل عمران الثَّاني، وموضع الأنعام، فاتَّفق القرَّاء على رفعه، إلَّا أنَّ موضع الأنعام فيه قراءةٌ شاذَّةٌ عن الحسن بالنَّصب(١).

(١) ينظر: النَّشر في القراءات العشر ٢/٢٢٠، وإتحاف فضلاء البشر ١٩٠.

التَّوجيه الإعرابيُّ:

اختلف المفسِّرون وعلماء التَّوجيه في قراءة النَّصب اختلافاً كثيراً، حتَّى أنَّ بعضهم وقع في المحظور من تخطئة قراءة صحيحة ثابتة بالتَّواتر عن النَّبيِّ ﷺ، وواردة عن إمامي النَّحو ابن عامرٍ الدِّمشقيِّ، والكسائيِّ الكوفيِّ.

قال د. عبد العزيز الحربيُّ: (علماء القراءة، والتَّفسير، والتَّوجيه، والإعراب نحو قراءة النَّصب ما بين مستشكلٍ، ومغلِّطٍ، ومستبعدٍ، وملحِّنٍ، ومضعِّفٍ، ومستشكلٍ مضعِّفٍ، ومرجِّحٍ، وموضِّحٍ، ومدافعٍ، وذاكرٍ ساكتٍ، وتاركٍ بالمرَّة)[١].

فمن ذلك:

قال سيبويه: (وقد يجوز النَّصب في الواجب في اضطرار الشِّعر.. وهو ضعيفٌ في الكلام)[٢].

وقال الفرَّاء:(وقوله:﴿ فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿١١٧﴾ ﴾ البقرة، رفعٌ ولا يكون نصبًا)[٣].

وقال أبو عليٍّ الفارسيُّ: (... وهذا كلامٌ في قلَّة الفائدة على ما تراه، وإذا كان الأمر على هذا لم يكن ما روي عنه من نصبه ﴿فَيَكُونَ﴾ متَّجهًا .... ومن ثمَّ أجمع النَّاس على رفع ﴿يَكُونُ﴾ ورفضوا فيه النَّصب، إلَّا ما روي عن ابن عامرٍ وهو من الضَّعف بحيث رأيت...)[٤].

وقال مكِّيُّ بن أبي طالب: (من نَصبه جعله جَوَابًا لــ ﴿كُن﴾ وَفِيه بعدٌ فِي المعنى)[٥].

وقال ابن الأنباريِّ: (من قرأ بالنَّصب اعتبر لفظ الأمر، وجواب الأمر بالفاء منصوبٌ، والنَّصب ضعيفٌ؛ لأنَّ ﴿كُن﴾ ليس بأمرٍ في الحقيقة)[٦].

---

(١) توجيه مشكل القراءات ١٣٤، وينظر كتابه ليُتبيَّن من أين أخذ تلك المذاهب، فقد أرجع كلَّ مذهبٍ منها إلى مصدره، ونكتفي هنا بإيراد قوله، والتَّمثيل لبعض أقوال المضعِّفين للقراءة المنكرين لها، فالقصد إظهار الإشكال، لا تتبُّع أقوالهم فيه.

(٢) الكتاب ٣/٣٩-٤٠.

(٣) معاني القرآن ١/٧٤.

(٤) الحجَّة للقرَّاء السَّبعة ٢/ ٢٠٦-٢٠٧.

(٥) مشكل إعراب القرآن ١/ ١٠٩.

(٦) البيان في غريب إعراب القرآن ١/١٢٠.

وقال العكبريُّ: (وقرئ بالنَّصب على جواب لفظ الأمر، وهو ضعيفٌ)[١].

ومنشأ الاختلاف واضطراب الأقوال فيها، أمران:

الأوَّل: اختلاف عقائدهم في الصِّفات، فمنهم من هو على مذهب أهل السُّنَّة والجماعة، ومنهم من تأثَّر بمذهب الأشاعرة، ومنهم من كان على مذهب الاعتزال في ذلك.

قال د.محمَّد الشِّيخ عليو محمَّد: (واللُّغويُّون كغيرهم من العلماء، تأثَّروا بالمناهج العقديَّة الَّتي راجت في عصورهم؛ لمعايشتهم لها)[٢].

فقد اختلفوا في حقيقة الأمر في ﴿ كُن ﴾ وهل هو أمرٌ، أم خبرٌ من الله ﷻ بلفظ الأمر؟ كما يذهب إلى ذلك الأشاعرة والمعتزلة حيث يؤوِّلون الصِّفات.

فالأشاعرة: وإن كانوا يثبتون لله ﷻ صفة الكلام؛ إلّا أنَّهم تؤوَّلوه، فقالوا: هو كلامٌ نفسيٌّ قديمٌ من غير صوت ولا حروف، فهم أثبتوه لكن لا على وجه الصِّفة، فتأوَّلوا الآيات الوارد فيها أفعالٌ تدلُّ على التَّجدُّد، كالكلام، والعُجْب، والضَّحك، والفرح، وغيرها (وهذا فرارٌ منهم عن قيام الحوادث به)[٣].

قال مكِّيٌّ القيسيُّ: (ويبعد النَّصب فيه على جواب ﴿كُن﴾؛ لأنَّ لفظه لفظ الأمر، ومعناه الإخبار عن قدرة الله، إذ ليس ثَمَّ مأمورٌ بأن يفعل شيئاً، فالمعنى: فإنّما نقول له (كن فهو يكون)، ومثله في لفظ الأمر –وليس بأمرٍ– قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ مريم:٣٨، لفظه لفظ الأمر، ومعناه التَّعجب، فلمَّا كان معنى ﴿كُن﴾ الخبر بعد ﴿أَن﴾ يكون ﴿فَيَكُونَ﴾ جواباً له، فينصب على ذلك ...)[٤].

ومن ذلك قول ابن عطيَّة: (وقوله تعالى: ﴿كُن﴾ أمرٌ للشَّيء المخترع عند تعلَّق القدرة به، لا قبل ذلك ولا بعده، وإنّما يؤمر تأكيداً للقدرة وإشارةً بها، وهذا أمرٌ دون حروفٍ ولا أصواتٍ بل من كلامه القائم بذاته لا ربَّ سواه)[٥].

---

(١) التّبيان في إعراب القرآن ١٠٩/١.

(٢) مناهج اللّغويّين في تقرير العقيدة إلى نهاية القرن الرّابع الهجريّ / ٤٨.

(٣) مجموع الفتاوى ٣٨٦/١٦.

(٤) مشكل إعراب القرآن ١/ ٤١٨.

(٥) المحرّر الوجيز ٤٦٤/٤.

وقال أبو حيَّان: (وإذا كان كذلك، فلا خطاب، ولا قول لفظيًّا، وإنَّما ذلك عبارةٌ عن سرعة الإيجاد وعدم اعتياضه، فهو من مجاز التَّمثيل، وكأنَّه قدَّر أنَّ المعدوم موجودٌ يقبل الأمر ويمتثله بسرعة، بحيث لا يتأخَّر عن امتثال ما أمر به)[1].

والمعتزلة: نفوا عن الله ﷻ الصِّفات كلَّها، وأوَّلوها، فلمَّا جاءت هذه الآية تأوَّلوا الفعل فيها، وقالوا هو خبرٌ عن الله ﷻ، وفي ذلك يقول أبو عليٍّ الفارسيُّ –وهو من المعتزلة[2]–: (وأمَّا قوله: ﴿كُن﴾ فإنَّه وإن كان على لفظ الأمر فليس بأمرٍ، ولكنَّ المراد به الخبر، كأنَّ التّقدير: (يكوَّن فيكون)، وقد قالوا: أكرم بزيد، فاللَّفظ لفظ الأمر، والمعنى والمراد: الخبر، ألا ترى أنَّه بمنزلة: ما أكرم زيداً، فالجارُّ والمجرور في موضع رفعٍ بالفعل...وإذا لم يكن قوله: ﴿كُن﴾ أمراً في المعنى، وإن كان على لفظه؛ لم يجز أن تنصب الفعل بعد الفاء بأنَّه جوابه...)[3].

وقال الزَّمخشريُّ: (﴿كُن فَيَكُونَ﴾ من كان التَّامَّة؛ أي: احدث فحدث، وهذا مجازٌ من الكلام، وتمثيلٌ، ولا قول ثَمَّ،...وإنَّما المعنى: أنَّ ما قضاه من الأمور وأراد كونه، فإنَّما يتكوَّن، ويدخل تحت الوجود من غير امتناعٍ ولا توقُّف، كما أنَّ المأمور المطيع الَّذي يؤمر فيمتثل، لا يتوقَّف، ولا يمتنع، ولا يكون منه الإباء)[4].

الثّاني: أنَّ جواب الأمر لا بدَّ أن يخالف الأمر، إمَّا في الفاعل، أو في الفعل، أو فيهما معاً؛ فاتِّفاق الفعلين، والفاعلين غير جائزٌ؛ لأنَّ الشَّيء لا يكون شرطاً لنفسه[5].

وقد لخَّص العكبريُّ سبب تضعيفهم لقراءة النَّصب بقوله: (وهو ضعيفٌ لوجهين:

أحدهما: أنَّ ﴿كُن﴾ ليس بأمرٍ على الحقيقة؛ إذ ليس هناك مخاطبٌ به، وإنَّما المعنى على سرعة التَّكوُّن؛ يدلُّ على ذلك: أنَّ الخطاب بالتكوُّن لا يرد على الموجود؛ لأنَّ الموجود متكوِّنٌ، ولا يرد على المعدوم؛ لأنَّه ليس بشيءٍ، لا يبقى إلَّا لفظ الأمر،

(١) البحر المحيط ١/٥٨٥.

(٢) ينظر: مناهج اللُّغويِّين في تقرير العقيدة ٥٥١–٥٦٥.

(٣) الحجّة للقرّاء السّبعة ٢/ ٢٠٥.

(٤) الكشَّاف ١/١٨١.

(٥) ينظر: الحجَّة للقرَّاء السَّبعة ٢/٢٠٤–٢٠٥، والتِّبيان في إعراب القرآن ١/ ١٠٩، وتوجيه مشكل القراءات ١٣٥.

ولفظ الأمر يرد ولا يراد به حقيقة الأمر؛ كقوله: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ مريم:٣٨ وكقوله:﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا﴾ مريم:٧٥.

والوجه الثَّاني: أنَّ جواب الأمر لابدَّ أن يخالف الأمر، إمَّا في الفعل، أو في الفاعل، أو فيهما؛ فمثال ذلك قولك: (اذهب ينفعك زيدٌ)، فالفعل والفاعل في الجواب غيرهما في الأمر، وتقول: (اذهب يذهب زيدٌ)، فالفعلان متَّفقان، والفاعلان مختلفان، وتقول: (اذهب تنتفع) فالفاعلان متَّفقان، والفعلان مختلفان، فأمَّا أن يتَّفق الفعلان، والفاعلان فغير جائزٍ، كقولك: (اذهب تذهب)، والعلَّة فيه أنَّ الشَّيء لا يكون شرطاً لنفسه)[١].

وإذا أردنا أن نصل إلى التَّوجيه الصَّحيح لقراءة النَّصب فلابدَّ من توضيح النِّقاط التَّالية:

أوَّلاً: أنَّ القراءة إذا ثبتت صحَّتها فهي الحَكَم على اللُّغة لا العكس:

وقد ثبتت هذه القراءة متواترةً عن الإمام ابن عامرٍ، موافقةً خطَّ المصاحف، موافقةً للُّغة العربيَّة، وإن كان وجهاً ضعيفاً -عند من يرى ذلك-.

فالقراءة أصلٌ على اللُّغة لا العكس، خاصَّةً إذا بيَّنا منشأ اللَّبس، ورددناه إلى أصله، مبنيًّا على العقيدة الصَّحيحة لأهل السُّنة والجماعة.

قال الدَّانيُّ: (وأئمَّة القراءة لا تعمل في شيءٍ من حروف القرآن على الأفشى في اللُّغة، والأقيس في العربيَّة، بل على الأثبت في الأثر، والأصحِّ في النَّقل، والرِّواية إذا ثبتت لا يردُّها قياس عربيَّةٍ ولا فشوُّ لغةٍ؛ لأنَّ القراءة سنَّةٌ متَّبعةٌ يلزم قبولها والمصير إليها)[٢] .

ثانياً: مكانة ابن عامرٍ في القراءة واللُّغة:

(هذه القراءة قرأ بها الإمام الصَّريح العربيُّ عبد الله بن عامر، إمام أهل الشَّام في القراءة، الَّذي لم يكن ليلحن، ولا ليأتي بقراءة من عند نفسه لم يأخذها تلقِّيًا ممَّن أخذها عن رسول الله، وهو مَن هو ديانةً وعربيَّةً، وتحريًّا وإتقاناً وورعًا، وقد قرأ معه في بعض المواضع إمام نحاة الكوفيِّين: الإمام الكسائيُّ)[٣].

(١) التِّبيان في إعراب القرآن ١/ ١٠٩.

(٢) جامع البيان ٢/٨٦٠.

(٣) توجيه مشكل القراءات /١٣٥.

وانظر إلى قول أبي حيَّان: (وحكى ابن عطيَّة، عن أحمد بن موسى، في قراءة ابن عامرٍ: أنَّها لحنٌ[1]، وهذا قولٌ خطأٌ، لأنَّ هذه القراءة في السَّبعة، فهي قراءةٌ متواترةٌ، ثمَّ هي بَعْدُ قراءةُ ابن عامرٍ، وهو رجلٌ عربيٌّ، لم يكن ليلحن، وقراءة الكسائيِّ في بعض المواضع، وهو إمام الكوفيِّين في علم العربيَّة، فالقول بأنَّها لحنٌ، من أقبح الخطأ المؤثم الَّذي يجرُّ قائله إلى الكفر، إذ هو طعنٌ على ما علم نقله بالتَّواتر من كتاب الله ﷻ)[2].

ثالثاً: مذهب أهل السّنة والجماعة في حقيقة الأمر الوارد في ﴿كُن﴾:

لابدَّ لنا من أن نثبت عقيدة أهل السُّنَّة والجماعة في ذلك، إذ إنَّ الإعراب يبنى على المعنى ويتأثَّر به تأثُّراً مباشراً.

وقد سئل ابن تيمية عن هذه الآية فأجاب، وأفاد، وفصَّل، ووضَّح، بما لا يدع بعده مجالاً للشَّكِّ، وانظر معي إلى صيغة السُّؤال، والجواب عليه، فقد جاء في مجموع الفتاوى ما نصُّه:

(ما تقول السَّادة العلماء أئمَّة الدِّين –رضي الله عنهم أجمعين– في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَن نَّقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴿٤٠﴾﴾ النَّحل، فإن كان المخاطب موجوداً فتحصيل الحاصل محالٌ، وإن كان معدوماً فكيف يتصوَّر خطاب المعدوم؟)[3].

فأجاب شيخ الإسلام أبو العبَّاس أحمد ابن تيمية –رحمه الله–:

(الحمد لله ربِّ العالمين، أمَّا المسألة الأولى فهي مبنيَّةٌ على أصلين:

أحدهما: الفرق بين خطاب التَّكوين الَّذي لا يطلب به سبحانه فعلاً من المخاطَب، بل هو الَّذي يكون المخاطِب به، ويخلقه بدون فعلٍ من المخاطَب، أو قدرة، أو إرادة، أو وجودٍ له، وبين خطاب التَّكليف الَّذي يطلب به من المأمور فعلًا أو تركًا يفعله بقدرةٍ وإرادةٍ –وإن كان ذلك جميعه بحول الله وقوّته؛ إذ لا حول ولا قوَّة إلا بالله–، وهذا الخطاب قد تنازع فيه النَّاس هل يصحُّ أن يخاطب به المعدوم بشرط وجوده؟ أم لا يصحُّ أن يخاطب به إلَّا بعد وجوده؟ ولا نزاع بينهم أنَّه لا يتعلَّق به حكم الخطاب إلا بعد وجوده.

---

(١) ينظر: المحرّر الوجيز ٢٠٢/١.

(٢) البحر المحيط ٥٨٦/١.

(٣) مجموع الفتاوى ١٨١/٨.

وكذلك تنازعوا في الأوَّل، هل هو خطابٌ حقيقيٌّ أم هو عبارةٌ عن الاقتدار وسرعة التَّكوين بالقدرة؟ -والأوَّل هو المشهور عند المنتسبين إلى السُّنَّة-).

إلى قوله:

(وإذا كان كذلك، كان الخطاب موجَّهًا إلى من توجَّهت إليه الإرادة، وتعلَّقت به القدرة، وخُلِق، وكوِّن، كما قال: ﴿ إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٤٠﴾ ﴾ النَّحل، فالَّذي يقال له: ﴿كُن﴾ هو الَّذي يراد، وهو حين يراد قبل أن يخلق له ثبوتٌ وتميُّزٌ في العلم والتَّقدير، ولولا ذلك لما تميَّز المراد -المخلوق- من غيره، وبهذا يحصل الجواب عن التَّقسيم).

(وقد يقول الإنسان: ليكن كذا، ونحو ذلك من صيغ الطَّلب، فيكون المطلوب بحسب قدرته عليه، والله سبحانه على كل شيءٍ قديرٌ، وما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، فـ ﴿ إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٨٢﴾ ﴾ يس)[1].

وأهل السُّنّة والجماعة يثبتون الكلام لله ﷻ على حقيقته، بحروفٍ وصوتٍ، من غير تأويلٍ، ولا تعطيلٍ، ولا تشبيهٍ، فإذا أثبتنا ذلك كلَّه رددنا على من قال بضعف قراءة ابن عامرٍ.

وإذ بيَّنَّا خطأ تلك المذاهب المائلة عن مذهب أهل السُّنَّة والجماعة، وما فيها من مجانبة الصَّواب، وتكلُّف التَّأويل، بقي أن نوجِّه تلك القراءة على قواعد النَّحو، وأن نقارب بين الأقوال في ذلك، فنقول -والله المستعان-:

أوَّلاً: المواضع الَّتي انفرد ابن عامرٍ بنصبها:

موضع سورة البقرة، وموضع سورة آل عمران الأوَّل، وموضع سورة مريم، وموضع سورة غافر، فيتوجَّه نصبها:

بأنَّها منصوبةٌ بأن مضمرةٍ بعد الفاء السَّببيَّة؛ لأنَّها جوابٌ للأمر ﴿كُن﴾[2]، هذا هو التَّأويل الصَّحيح الموافق لمذهب أهل السُّنّة والجماعة؛ لأنَّ الأمر من الله ﷻ على حقيقته، فالكلام صفةٌ ثابتةٌ لله على حقيقتها، والكلام حاصلٌ منه سبحانه متى أراده.

أمَّا من أراد نفي الكلام عن الله ﷻ إمَّا كلِّيَّة -وهم المعتزلة؛ لأنَّهم نفوا الصِّفات كلَّها عن الله ﷻ-، أو نفى الكلام المتجدِّد عن الله ﷻ، وأنَّه بصوتٍ وحرف -وهم

(١) مجموع الفتاوى ٨/ ١٨١-١٨٦.

(٢) ينظر: جامع البيان ٢/٥٤٩، وحجَّة القراءات /٣٩٠، ومعالم التَّنزيل ١/١٦٠.

الأشاعرة–، فوجَّهوا القراءة: بأنَّه نصب لأنَّ ﴿ كُن ﴾ يشبه الأمر في صيغته، وإن لم يكن أمراً حقيقةً.

قال أبو حيَّان: (ولا يصحُّ نصبه على جواب الأمر الحقيقيِّ؛ لأنَّ ذلك إنَّما يكون على فعلين ينتظم منهما شرطٌ وجزاءٌ؛ نحو: ائتني فأكرمَك، إذ المعنى: إن تأتني أكرمْك، وهنا لا ينتظم ذلك، إذ يصير المعنى: إن يكن يكن، فلابدَّ من اختلاف بين الشَّرط والجزاء، إمَّا بالنِّسبة إلى الفاعل، وإمَّا بالنِّسبة إلى الفعل في نفسه، أو في شيءٍ من متعلَّقاته)[1]، وقد تبيَّن لنا بطلان هذا المذهب كما فصَّلنا آنفاً.

ثانياً: المواضع الَّتي نصبها ابن عامرٍ، والكسائيُّ:

موضع سورة النَّحل، وموضع سورة يس، فيقال في توجيهها ما قيل في سابقتها، غير أنَّه يزاد على ذلك وجهٌ آخر: العطف على ﴿ يَقُولَ ﴾ المنصوبة قبلها[2].

ثالثاً: موضع آل عمران الثَّاني المتَّفق على رفعه:

اتَّفق القرَّاء على رفعه، فلا شاهد له هنا في مبحثنا هذا، ومعناه على المضيِّ: كن فكان[3].

رابعاً: موضع سورة الأنعام:

(وأمَّا حرف الأنعام فمعناه الإخبار عن القيامة، وهو كائنٌ لا محالة، ولكنَّه لمَّا كان ما يرد في القرآن من ذكر القيامة كثيرًا يذكر بلفظ ماضٍ؛ نحو: ﴿ فَيَوْمَئِذٍ وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ ﴿١٥﴾ وَٱنشَقَّتِ ٱلسَّمَآءُ الحاقة:١٥–١٦، ونحو: ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ ﴾ الفجر:٢٢ ونحو ذلك، فشابه ذلك فرفع؛ ولا شكَّ أنَّه إذا اختلفت المعاني اختلفت الألفاظ)[4].

المطلب الثَّاني: المضارع المقترن بالواو في جواب الأمر:

❁ قَالَ تَعَالَى: ﴿ قَٰتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ ٱللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِهِمْ وَيَنصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ ﴿١٤﴾ وَيُذْهِبْ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ ۗ وَيَتُوبُ ٱللَّهُ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿١٥﴾ ﴾ التَّوبة.

---

(١) البحر المحيط ٥٨٦/١، وينظر: الحجَّة للقرَّاء السَّبعة ٢٠٦/٢، ومشكل إعراب القرآن ٤١٩/١.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفرَّاء ٧٤/١، وجامع البيان ٥٤٩/٢، وحجَّة القراءات /٣٩٠، ومشكل إعراب القرآن ٤١٩/١.

(٣) ينظر: معاني القرآن للأخفش ٢٢١/١، والنَّشر في القراءات العشر ٢٢٠/٢.

(٤) النَّشر في القراءات العشر ٢٢٠/٢.

الشَّاهد: (ويَتُوبَ) على رواية أبي عمرو عن الحسن بالنَّصب[1].

التَّوجيه الإعرابيُّ: أنَّه قرئ بالنَّصب على إضمار (أن) بعد واو المعيَّة؛ على أنَّ التَّوبة داخلةٌ في جواب الأمر في المعنى[2].

❁ قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ ٱقْتُلُوا۟ يُوسُفَ أَوِ ٱطْرَحُوهُ أَرْضًا يَخْلُ لَكُمْ وَجْهُ أَبِيكُمْ وَتَكُونُوا۟ مِنۢ بَعْدِهِۦ قَوْمًا صَٰلِحِينَ ﴿٩﴾ ﴾ يوسف:٩ .

الشَّاهد: ﴿ وَتَكُونُوا۟ ﴾ على قراءة الجمهور.

التَّوجيه الإعرابيُّ:

- إمَّا أن تكون الواو حرف عطف، والفعل مجزومٌ عطفاً على ﴿ يَخْلُ لَكُمْ ﴾.
- أو تكون الواو للمعيَّة، فيكون الفعل منصوباً بإضمار (أن)[3].

(١) ينظر: المحتسب ٢٨٥/١، وإتحاف فضلاء البشر ٣٠٢/١.

(٢) ينظر: المحتسب ٢٨٥/١، والتِّبيان في إعراب القرآن ٦٣٨/٢، والبحر المحيط ٣٨٣/٥، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم القسم الأوَّل ٥٠٢/٣.

(٣) ينظر: الكشَّاف ٤٤٧/٢، والبحر المحيط ٢٤٣/٦، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم القسم الأوَّل ٥٠٢/٣.

الخاتمة

نتائج البحث:

١. القرآن الكريم هو الأصل في استمداد اللُّغة، وهو الحكم عليها، فلا نحكم بردِّ قراءةٍ إن ثبتت بالشُّروط المعتبرة، لمخالفتها ما اصطلح عليه علماء اللُّغة.

٢. علماء اللُّغة كغيرهم، تأثَّروا بالعقائد الرَّائجة في عصورهم، فأوَّلوا ظاهر النَّص بما يوافق معتقداتهم.

٣. الأصل في تفسير القرآن الكريم، وتوجيه كلماته، وقراءاته، إبقاء النَّصِّ على ظاهره، فلا يصرف اللَّفظ عن ظاهره، ولا يؤوَّل بمعانٍ أخرى بغير دليلٍ نقليٍّ.

٤. تثبت الصِّفات لله ﷻ على ما يقتضيه النَّصُّ، بدون تعطيلٍ، ولا تمثيلٍ، ولا تشبيهٍ.

٥. اللُّغة العربيَّة بحرٌ لا ساحل له، فإن كانت بعض القراءات تخالف ما اعتاده بعض النُّحاة، فهي توافق ما اعتاده غيرهم لا شكَّ في ذلك، ولها تخريجٌ من اللُّغة ولو غير معهودٍ عند البعض.

٦. يستفاد من القراءات الشَّاذَّة في بيان اللُّغة والاحتجاج لها، فأقلُّ ما فيها أنَّها بخبر الواحد العدل الضَّابط، فهي حجَّةٌ قائمةٌ على من أنكر.

٧. لابدَّ لعالم القراءات أن يتزوَّد بباعٍ من اللُّغة وعلومها، لحاجته الماسَّة لها، فالنُّكت البلاغيَّة، والوجوه الإعرابيَّة، يستدلُّ بها على تنوِّع القراءات، وعلى سرِّ الإعجاز.

٨. لحروف المعاني استعمالاتٌ عديدةٌ في اللُّغة، فالحرف الواحد يستخدم في عدَّة معانٍ، الحكم فيها سياق الكلام، والدَّلالة على المعنى.

٩. من الأبحاث المهمَّة في علوم اللُّغة: بحث عقائد اللُّغويِّين، والموجِّهين، والمفسِّرين، لكي يتفطَّن المرء إلى المواضع الَّتي خالفوا فيها مذهب أهل السُّنَّة والجماعة، فيردَّها بدليلها إلى معناها المراد.

١٠. من إعجاز القرآن الكريم أن تضيف كلُّ قراءةٍ واردةٍ معنًى جديدًا، زائدًا عمَّا أفادته أختها، فتتنوَّع المعاني دون تضادٍّ، وتزداد الآيات روعةً وإعجازًا.

هذا والله أسأل أن ينال بحثي هذا التَّوفيق والقبول، والله الموفق.

فهرس المصادر والمراجع

١. إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، لأحمد بن محمَّد الدِّمياطيِّ، الشَّهير بالبنَّاء (ت١١١٧ه)، تحقيق:أنس مهرة،الطَّبعة الثَّالثة، دار الكتب العلميَّة،لبنان ١٤٢٧هـ.

٢. البحر المحيط في التَّفسير، لأبي حيَّان، محمَّد بن يوسف الأندلسيِّ (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمَّد جميل، دار الفكر، بيروت ١٤٢٠هـ.

٣. البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات ابن الأنباريِّ (ت٥٧٧ه)، تحقيق: د.طه عبد الحميد طه، الهيئة المصريَّة العامَّة للكتاب ١٤٠٠ه-١٩٨٠م.

٤. التِّبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبريِّ (ت٦١٦ه)، تحقيق: علي محمَّد البجاويِّ، طبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٥. الجمل في النَّحو، للخليل بن أحمد الفراهيديِّ (ت١٧٠ه)، تحقيق: د.فخر الدِّين قباوة، الطَّبعة الخامسة ١٤١٦هـ.

٦. الحجَّة للقرَّاء السَّبعة، للحسن بن أحمد الفارسيِّ، أبي عليٍّ (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: بدر الدِّين قهوجيٍّ، وبشير جويجابي، مراجعة: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف الدَّقَّاق، الطَّبعة الثَّانية، دار المأمون للتُّراث، دمشق-بيروت ١٤١٣هـ.

٧. الحجَّة في القراءات السَّبع، للحسين بن أحمد بن خالويه (ت٣٧٠ هـ)، تحقيق: د.عبد العال سالم مكرم، الطَّبعة الرَّابعة، دار الشُّروق، بيروت ١٤٠١هـ.

٨. الخلط في قاعدة جزم المضارع في جواب الطَّلب في بعض الكتب التَّعليميّة الحديثة، لـ د.زكي عثمان عبد المطَّلب، مجلة جامعة بخت الرِّضا العلميّة، العدد العاشر، مارس ٢٠١٤م.

٩. ألفيَّة ابن مالك، لمحمَّد بن عبد الله بن مالك الجيَّانيِّ (ت٦٧٢ه)، دار التَّعاون.

١٠. الكتاب، لعمرو بن عثمان الملقَّب سيبويه (ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السَّلام محمَّد هارون، الطَّبعة الثَّالثة، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٤٠٨هـ.

١١. الكشَّاف عن حقائق غوامض التَّنزيل، لأبي القاسم محمود بن عمرو الزَّمخشريِّ (ت٥٣٨ه)، الطَّبعة الثَّالثة، دار الكتاب العربيِّ، بيروت ١٤٠٧ه.

١٢. المحتسب في تبيين وجوه شواذِّ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جنِّي (ت٣٩٢ هـ)، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشُّؤون الإسلاميَّة ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

١٣. المحرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمَّد عبد الحق الأندلسيِّ (ت٥٤٢هـ)، تحقيق: عبد السَّلام الشَّافعي محمَّد، الطَّبعة الأولى، دار الكتب العلميَّة، بيروت ١٤٢٢ه.
١٤. المفصَّل في صنعة الإعراب، لأبي القاسم محمود الزَّمخشريِّ (ت٥٣٨هـ)، تحقيق: علي بو ملحم، الطَّبعة الأولى، مكتبة الهلال، بيروت ١٩٩٣م.
١٥. النَّشر في القراءات العشر، لشمس الدِّين أبي الخير ابن الجزريِّ (ت٨٣٣ه)، تحقيق: علي محمَّد الضَّبَّاع، المطبعة التِّجاريَّة الكبرى.
١٦. الهادي شرح طيبة النَّشر في القراءات العشر، لمحمَّد محمَّد محمَّد سالم محيسن (ت١٤٢٢ه)، الطَّبعة الأولى، دار الجيل، بيروت ١٤١٧هـ.
١٧. تهذيب اللُّغة، لمحمَّد بن أحمد بن الأزهريِّ (ت ٣٧٠ هـ)، تحقيق: محمَّد عوض مرعب، الطَّبعة الأولى، دار إحياء التُّراث العربيِّ، بيروت ٢٠٠١م.
١٨. توجيه مشكل القراءات العشريَّة الفرشيَّة لغةً وتفسيراً وإعراباً؛ للدكتور عبد العزيز بن علي الحربي، الطَّبعة الأولى، دار ابن حزم، الرِّياض ١٤٢٤هـ.
١٩. جامع البيان في القراءات السَّبع، لعثمان بن سعيد الدَّانيِّ (ت٤٤٤هـ)، تحقيق: طلبة الماجستير من جامعة أمِّ القرى، الطَّبعة الأولى، جامعة الشَّارقة، الإمارات ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
٢٠. جامع البيان في تأويل القرآن، لمحمَّد بن جرير أبي جعفرٍ الطَّبريِّ (ت٣١٠هـ)، تحقيق: أحمد محمَّد شاكر، الطَّبعة الأولى، مؤسَّسة الرِّسالة ١٤٢٠ه -٢٠٠٠م.
٢١. حجَّة القراءات، لعبد الرَّحمن، أبي زرعة بن زنجلة (ت حوالي٤٠٣هـ)، تحقيق: سعيد الأفغانيِّ، دار الرِّسالة.
٢٢. دراسات لأسلوب القرآن الكريم، لمحمَّد عبد الخالق عضيمة، الطَّبعة الأولى، دار الحديث، القاهرة.
٢٣. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسَّبع المثاني، لشهاب الدِّين محمود الألوسيِّ (ت١٢٧٠ هـ)، تحقيق: علي عبد الباري عطيَّه، الطَّبعة الأولى، دار الكتب العلميَّة، بيروت ١٤١٥هـ.
٢٤. شرح ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالك، لعبد الله العقيلي (ت٧٦٩ ه)، تحقيق: محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد، الطَّبعة العشرون، دار التُّراث، القاهرة١٤٠٠هـ .

٢٥. ضياء السَّالك إلى أوضح المسالك، لمحمَّد عبد العزيز النَّجَّار، الطَّبعة الأولى، مؤسَّسة الرِّسالة ١٤٢٢-٢٠٠١م.
٢٦. ظاهرة التَّأويل في إعراب القرآن الكريم، لمحمَّد عبد القادر هنادي، إشراف: أ.د. أحمد مكِّيّ الأنصاريّ، رسالةٌ لنيل درجة الماجستير، جامعة أمِّ القرى، كلِّية اللُّغة العربيَّة ١٤٠٢هـ.
٢٧. فتح ربِّ البريَّة في شرح نظم الآجروميَّة، لأحمد بن عمر بن مساعد الحازميِّ، الطَّبعة الأولى، مكتبة الأسديِّ، مكة المكرَّمة ١٤٣١هـ-٢٠١٠.
٢٨. مجموع الفتاوى، لتقيِّ الدِّين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحرَّانيِّ (ت٧٢٨ه)، تحقيق: عبد الرَّحمن بن محمَّد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشَّريف، المدينة المنوَّرة ١٤١٦ه-١٩٩٥م.
٢٩. مشكل إعراب القرآن، لمكِّيّ بن أبي طالب القيسيِّ (ت٤٣٧ه)، تحقيق: د.حاتم الضَّامن، الطَّبعة الثَّانية، مؤسَّسة الرِّسالة، بيروت ١٤٠٥هـ.
٣٠. معالم التّنزيل في تفسير القرآن، لأبي محمَّد البغويِّ (ت٥١٠ه)، تحقيق: عبد الرَّزَّاق المهديِّ، الطَّبعة الأولى، دار إحياء التُّراث العربيِّ، بيروت١٤٢٠هـ.
٣١. معاني القرآن، لأبي زكريَّا يحيى بن زياد الفرَّاء (ت٢٠٧ ه)، تحقيق: أحمد النَّجاتيِّ، ومحمَّد النَّجَّار، وعبد الفتَّاح الشَّلبيِّ، الطَّبعة الأولى، دار المصريَّة للتَّأليف والتَّرجمة، مصر.
٣٢. معاني القرآن، لأبي الحسن المجاشعيِّ بالولاء، المعروف بالأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ)، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، الطَّبعة الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٤١١ه-١٩٩٠م.
٣٣. معاني القرآن وإعرابه، لإبراهيم بن السِّريِّ أبي إسحاق الزَّجَّاج (ت٣١١ه)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، الطَّبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
٣٤. مناهج اللُّغويِّين في تقرير العقيدة إلى نهاية القرن الرَّابع الهجريِّ، للدُّكتور محمَّد الشِّيخ عليو محمَّد، مكتبة دار المنهاج، الرِّياض ١٤٢٧هـ.